



السيد الرئيس،

تود كل من أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية والمركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان أن ترحب بختام أول برنامج لبناء القدرات التقنية بين المملكة العربية السعودية ومكتب المفوضة السامية. ندعو المملكة العربية السعودية لتجديد هذا الاتفاق ومواصلة برنامجها للتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان بعد 2015.

عندما بدأ البرنامج في عام 2014، أظهر وجود إرادة لدى الحكومة للتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان من أجل تحسين قدرتها على حماية حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، بين وجود فرصة سانحة لبناء مؤسسات دائمة لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

في حين تمثل هذه الجهود بالتأكيد خطوة إلى الأمام، تبين الإنجازات الشكلية للبرنامج أيضا الحاجة - والرغبة العامة - لبرنامج دائم وأكثر توسعاً. الدورة التدريبية الأولى لمفوضية حقوق الإنسان في المملكة، على سبيل المثال، تم تصميمها من أجل 50 مشاركاً، ولكنها اجتذبت ما يقارب من 200. مع انتهاء فترة الاتفاق الحالي، يجب على المملكة أن لا تتجاهل هذه الحاجة ولا أن تتخلى عن التقدم الأولي الذي أحرزته. بدلاً من ذلك، يجب أن تستفيد من هذه النجاحات الوليدة عن طريق تجديد البرنامج الحالي وتوسيع المعلمات ليشمل مؤسسات الدولة وهيئات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشمل برنامج التعاون المجدد مع مفوضية حقوق الإنسان على ضمانات رسمية لمشاركة وحماية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المستقل في المملكة العربية السعودية. حيث يمكن لهذه الضمانات أن توفر إطاراً للمجتمع المدني المستقل للمشاركة بعمل مصدق وقانوني في المملكة وبناء مساحة محمية للمدافعين عن حقوق الإنسان للقيام بعملهم ومواصلة تطوير قدرات المجتمع المدني.

لذا ندعو المملكة العربية السعودية لتجديد وتوسيع اتفاق التعاون وبناء القدرات التقنية مع مفوضية حقوق الإنسان. ونوصي بشدة أن يشمل أي برنامج مجدّد مشاركة رسمية وحماية للمجتمع المدني السعودي المستقل، ونحث المملكة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان على توسيع المعلمات مخطط برنامج العمل.

شكراً.